

المطير يطلب فتوى حديثة تضبط الأداء الرقابي في موضوع استبدال المعاش التقاعدي



شريعة متخصصة قدمت الى لجنة الافتاء انتهت الى عدم الجواز بالشريعة الواضحة، مضيافاً: ولما كانت لجنة الافتاء هي الجهة الرسمية الوحيدة في الدولة التي من شأنها ان تصدر الفتاوى، لذا يرجى تزويدي بفتوى حديثة ومعتمدة بهذا الخصوص حتى يتسنى لنا ضبط الاداء الرقابي فيما يتعلق بموضوع استبدال المعاش التقاعدي.

الاعضاء الحاليين يفتون الجمهور بعدم شرعية هذه المعاملة وذلك على الرغم من وجود فتاوى قديمة مكتوبة صادرة من اللجنة تجيز ذلك، وقد سبب هذا الاختلاف بين الفتوى المكتوبة والفتاوى الشفوية من الاعضاء لغضا وارباكا لدى العديد من المواطنين الحريصين على تحري الحلال واجتنب الحرام، خصوصا فيما ينقل عن وجود دراسات

وجه النائب محمد المطير سؤالا لنائب رئيس الوزراء للشؤون القانونية ووزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون الإسلامية المستشار راشد الحماد بشأن استبدال المعاش التقاعدي. وقال: فيما يتعلق بموضوع «استبدال المعاش التقاعدي» المعروف بـ «بيع المعاش»، نما الى علمي ان لجنة الافتاء غيرت فتاوها بشأن الموضوع المذكور وان غالبية

خلال مناظرة «إسقاط فوائد قروض المواطنين» بكلية العلوم الإدارية أمس

العدوة: ندعو الحكومة للاحتكام لرأي أغلبية النواب وألا تعرقل القانون أو ترده للمجلس
الراشد: سأصوت ضد إسقاط فوائد القروض ومع تعديل بنود صندوق المعسرين

علي الراشد خلال حديثه (سعود سالم)

وقال الراشد: لقد فشلوا في اسقاط القروض تحولت الى قضية اسقاط الفوائد والتي لم يقصد منها سوى دغدغة المشاعر وكسب الاصوات الانتخابية من خلال ملامسة حاجة المواطن الكويتي في اموره الشخصية، على حساب الصالح العام ومستقبل الاجيال القادمة، لافتا الى ان دغدغة المشاعر بتلك الطريقة ستضر الشعب الكويتي ولن تفيد.

وقال الراشد: لقد فشلوا في اسقاط القروض بعدما قارعناهم بالحجة فانقلوا الى اسقاط الفوائد، رافضا ذلك الطرح تماما لحماية الكويت ومستقبل ابناءها.

وتابع قائلا: قد ائتمنا على مجلس الامة وان لم نحافظ على اموال الكويت فلا نستحق ان يبقى في داخله، واعلم ان موقفي هذا قد يضر بمصالحنا الانتخابية لان هناك اشخاص مصلحةهم تكمن في اسقاط القروض او فوائدها ولكني ساتحمل الهجوم حفاظا على مستقبل الكويت.

مؤكدا ان حل المشكلة موجود بصندوق المعسرين، فالمرضى يذهب للطبيب ولكن المعافي لماذا يذهب للطبيب وما هي حاجته في «البنادول»؟

فالشخص المعسر غير القادر على الدفع نساذه بواسطة صندوق المعسرين ولكن هناك اشخاص اخرون قادرين على دفع قروضهم التي اخذوها من اجل بنسء عمارات او مجمعات فلماذا «نطرح قرصه» او فوائده القرض، مشددا على ان العلاج للمعسرين وليس للقادرين على دفع قروضهم ولديهم اموال تفي بذلك.

وتساءل الراشد: اين العدالة في اسقاط فوائد القروض؟ فلو قمنا باسقاط القروض او فوائدها سنفتح الباب على مصراعيه لجميع المواطنين الكويتيين باللجوء الى البنوك واخذ قروض لانهم سيعلمون انه سيتم اسقاط تلك القروض او فوائدها عنهم والنتيجة انهيار الاقتصاد الكويتي «وسلملي على اموال الكويت».

وعلى خلاف ما ذكره النائب خالد العدوة، اكد النائب علي الراشد بان ارقام الحكومة سليمة لان الحكومة من خلال البنك المركزي ووزارة المالية لديها الارقام الحقيقية ووجه الراشد التحية الى وزير المالية مصطفى الشمالي ووصفه بانه يظل كونه قادرا على الصمود في مواجهة الهجوم الذي يتعرض لها، متابعا: فاجبي وزير المالية على تصديده لمحاولات العبث بالمال العام بطريقة «تشريعية».

تعديل صندوق المعسرين

ومن جانب اخر اكد الراشد ان صندوق المعسرين بحاجة الى تعديل ومن هذه التعديلات شرط استقطاع الراتب لآخر من 50٪.

وقال الراشد: ستغرب هذه الضجة الحاصلة حاليا في الكويت على موضوع سجن مواطنين كويتيين بسبب رفع دعاوى من البنوك لعدم التزامهم بسداد قروض هي لأشخاص لم يتجاوز عددهم الستة أشخاص فقط.

ويرى الراشد ان هناك عدة اطراف تسببت في حدوث المشكلة ومنها المواطنون الذين اقترضوا مبالغ كبيرة دون ان يراعوا ما اذا كانوا سيقدرين على سداد تلك الاموال ام لا، وكذلك حمل المشكلة لضعف رقابة البنك المركزي على البنوك في فترة من الفترات. وقال الراشد: فان عدد المقترضين يبلغ 200 الف وعندما وجد البنك المركزي ان هناك مشكلة في السداد حمل البنوك هذه الزيادة فتحملت البنوك 80 مليون دينار لحل تلك المشكلة.

وقال الراشد: لم يتقدم صندوق المعسرين سوى 6 آلاف مواطن فقط باوراقه، اما المتعسرون الاخرون فلم يتقدموا باوراقهم لانجرارهم وراء تصريحات بعض النواب باسقاط الفوائد فانظروا لعلمهم يجدون حولا افضل.

ومن ناحية اخرى قال الراشد: ان بيت التمويل الكويتي بنك اسلامي ولا يعطي قروضا بفوائد، فهل نعاقد من اقترض من بنك اسلامي وفق الشريعة الاسلامية بان نطالبه بسداد قرصه في حين تكافى من اقترض من بنوك ربوية باسقاط فوائده؟ وعن تقييم اداء الحكومة قال الراشد: من قال ان اداء الحكومة «زين» او انها غير مقصرة، بل مقصرة ولكن للامانة لم نجد حكومة منذ 23 سنة تقدم برنامج عمل وخطة تنمية كما تقدمت به الحكومة الحالية وبالتالي علينا كنواب ان يكون علمنا في الفترة المقبلة مراقبة تطبيق الحكومة لبرنامج عملها وان كان هناك تقصير فستكون المحاسبة.

واضاف: علينا ان نضغط على الحكومة بالتطبيق او ان نحاسبها في حالة الفشل.

وتابع الراشد قائلا: «ما لي شغل بموقف الحكومة» فقد اعلنت موقفي في ندواتي الانتخابية سابقا انني ضد اسقاط القروض او فوائدها وحتى لو ان الحكومة مجتمعة صوتت مع جميع اعضاء المجلس باسقاط الفوائد فسأصوت ضدها ولو كنت بروحي» خوفا مني على مستقبل البلد.

وقال الراشد: غدا (اليوم) سيكون هناك تصويت ونحن نؤمن بالديموقراطية ونحتكم لرأي الاغلبية وللمنهج الديموقراطي الذي ارضيناه، ولا نريدنا جلسة صراخ بل جلسة احتكام لرأي الاغلبية وبالنسبة لي ساصوت ضد اسقاط الفوائد وصاصوت مع تعديل بعض مواد صندوق المعسرين.

وتوقع الراشد انه لو حصل النواب اثناء الجلسة على الغالبية فان القانون سيرد من قبل الحكومة وبالتالي سيحتاجون الى تصويت الثلثين ولن يحصلوا عليه وسيسقط القانون في مطلق الاحوال، وسينتظر مقدم القانون دور الانعقاد المقبل، وقال: وان كنت اعتقد اننا لن نصل اليه وان كنا محظوظين «فستحط الخيام».

وختم الراشد مؤكدا انه ضد اسقاط قروض او فوائد قروض العراق.



علي الراشد وخالد العدوة يتوسطهما الاعلامي عبد الله بوقفتن أثناء إدارته المناظرة

من أجواء الندوة

ندوة وقد هاجمني احد المتحدثين بها بالاسم واقول لهذا الشخص: «لا تعتقد انك في مقالتي او ثلاثة ستجعل الشعب الكويتي ينسى ماضيك، فانت مثل «العلاج البصري» لا ربحية ولا لون تنعلج وتنطق بالزبالة واقول لك والمعزك لا تروج الاضاعات، واجهني وساواجهك والشعب الكويتي يحكم بيننا وبينك..»

مع المسألة السياسية

في تصريح للنائب خالد العدوة على هامش الندوة قال: ان الاستجواب الذي قدمه النائب د. فيصل المسلم هو مسألة سياسية ونحن مع اي مسالة سياسية، ونحن مع الاخ فيصل المسلم في تحريكه لهذه الأدوات الدستورية وهو حق مشروع

رأي الأغلبية

تمنى النائب خالد العدوة من الحكومة ان تحتكم لرأي اغلبية النواب والا تعرقل قانون اسقاط الفوائد والا توصي برده مرة اخرى الى المجلس ليحتاج الى 44 صوتا.

قال النائب علي الراشد: اطالب زميلي النائب د. فيصل المسلم بكشف اسماء النواب المرتشين في قضية الشيكات التي اثارها حول رئيس مجلس الوزراء، رافضا تشويه سمعة الشرفاء. وقال: لو كانت هناك قضية رشوة فلابد من فضح الراشي والمرتشي حتى لا نفتح الباب امام الاضاعات والاقاويل والالتهامات الباطلة لنواب شرفاء تحت قبة البرلمان. وقال: اوجه رسالة لمن يحاولون تطلقون الشائعات ان يكون دخل ذمتي ولو ربع دينار.

«علاج» بصري

قال النائب علي الراشد في ختام الندوة: منذ 3 ايام عقدت احدى كليات جامعة الكويت

مع شعبها، فهي حكومة غير منتخبة لم يأت بها الشعب والذي يوافق رئيس مجلس الوزراء يبقى في منصبه ان لم يتعرضوا لـ «أعاصير البرلمان».

اسما فيما يخص البنوك فقال العدوة: ان هذه البنوك صاحبة الملاء المالية الكبيرة عندما ضاقت بها السبل في عملية الدخول بتنمية حقيقية اختصرت الوصول للثراء عن طريق «جيب المواطن الكويتي»، فقامت بفتح الباب على مصراعيه لأخذ القروض وفتح حسابات الفيزا والماستر، وان لم يقم مجلس الامة باعلان رفضه لنحر المواطن الكويتي من الوريد الى الوريد، لاستمرت تلك البنوك في مص دماء الشعب الكويتي، وعن الشعب الكويتي قال ارفض ان يقال ان الشعب الكويتي ذو ثقافة استهلاكية عالية، وانما هو شعب يعاني حاليا من ضرورات الحياة، فالحكومة تقوم بمشاريع تنموية في بنغلاديش وجنوب افريقيا ونسوا الشعب الكويتي، وبالنظر الى اليمن الحبي أعلنت أيام الغزو العراقي الغاشم تأييدها للاحتلال وقالت حينها لا لزباب وشيوخ البترول، نجد ان الحكومة الكويتية قامت ببناء جامعة في اليمن لا يوجد مثيلها بالكويت.

وعن حلول المشكلة قال العدوة: ان تدخل الدولة بين فترة وأخرى لمعالجة الاخلالات المالية بين المواطنين ليست بدعة، فأكبر دولة بالعالم وهي الولايات المتحدة الامريكية عندما وقع انهيار الاقتصادي قام رئيسها أوباما بضح تريليون دولار لصالح المواطن الكويتي، فلماذا عندما نتحدث عن إسقاط فوائد القروض عن المواطنين الكويتيين يشعرون وكأننا «فكرنا».

وفي مسألة صندوق المعسرين قال العدوة: ان وزير المالية مصطفى الشمالي يريد بذلك الصندوق إنقاذ البنوك وليس المواطنين، تلك البنوك التي كرسست جهودها بالاستغلال السيئ لظروف المواطن الكويتي، متابعا: وفي ظل الارتفاع الدائم في الاسعار نجد الحكومة «غائبة عن الوعي»، ولا تتم مراجعة الرواتب كل 4 سنوات كما نص الدستور إلا بتدخل من مجلس الامة.

وارد العدوة قائلا: ان الحل يكمن في ان ندخل جلسة الغد «اليوم» ونحن مؤمنون بان صندوق المعسرين فشل واثبت فشله الذريع عندما لم يعالج الا 6 الاف حالة من اصل 270 الف حالة، مؤكدا ان تسويق الوزير الشمالي لصندوق المعسرين لن يقدم او يؤخر، ووجه العدوة الدعوة المباشرة امام الحضور للنائب علي الراشد بان يصوت من النواب في جلسة الغد «اليوم» لاسقاط



جانب من الحضور خلال مناظرة القروض



خالد العدوة متحدثا عن القروض

آراء خلفية

أكد النائب خالد العدوة موقفه الداعم والمؤيد لاسقاط فوائد القروض وجدولة اصل الدين، في حين تمسك النائب علي الراشد بموقفه الرافض تماما لاسقاط القروض او فوائدها معلنا تأييده لصندوق المعسرين مع اجراء بعض التعديلات عليه.

جاء كلام النائبين في المناظرة التي نظمها قسم العلاقات العامة بكلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت ظهر امس بعنوان «اسقاط فوائد قروض المواطنين»، والتي شهدت شدا وجذبا في آراء النائبين في مختلف القضايا، وقدمها بتميز الاعلامي عبدالله بوقفتن. ففي الوقت الذي شن العدوة هجوما عنيفا على وزير المالية مصطفى الشمالي وطالبه بالاستقالة، قدم الراشد التحية للشمالى ووصفه بانه يظل قادر على الصمود.

كما ان النائب علي الراشد رفض دعوة النائب خالد العدوة للتصويت في جلسة اليوم «على اسقاط الفوائد وقالها علنا» حتى لو ان الحكومة مجتمعة اتفقت مع جميع النواب على ذلك فسأقف ضده وان كنت منفردا.

بداية اكد النائب خالد العدوة ان الدستور الكويتي ينص على العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة وتكافؤ الفرص ووصف ذلك المبدأ بأنه من اهم المبادئ الدستورية والتي مع الاسف لا تحققة الحكومة ولا مراكز القوى بالمجتمع الكويتي الذين وصفهم بالاناس المتنفذين في عصب السياسة والاقتصاد استحوذوا على الثروة وذكر انهم فئة نخوية من اصحاب الدماء الزرقاء يعتقدون بانهم الاساس والاخرين تابعون لهم، ضربوا بالاستور عرض الحائط متناسين ان الشعب جاء نتيجة كفاف الشعب الكويتي ولا يحق لاحد ان يزايد على ابناء الشعب الكويتي الذين سطرنا اجمل البطولات في الدفاع عن وطنهم الكويت.

إسقاط القروض

وطالب العدوة بشدة باسقاط فوائد القروض على المواطنين وجدولة اصل الدين.

وقال: نعم كنا نطالب في السابق باسقاط القروض ولكن عندما وجدنا ان الامر متعثر طلبنا باسقاط الفوائد، فحنن سياسيون ونعلم ان السياسة فيمكن بالضغط والمناورة السياسية وحشد التأييد وعلى الحكومة التي تلعب بمصير الشعب الكويتي وان ترضخ لرأي الاغلبية تحت قبة البرلمان في جلسة الغد (اليوم) 17 نوفمبر.

واشار العدوة في حديثه الى حكم محكمة التمييز الذي ايجل ما قام به احد البنوك من مص دم احد ابناء الشعب الكويتي وطالبه بالساد عام 2033 وهذا يعني ان يمضي ذلك المواطن 40 عاما وهو يسد ذلك البنك الربوي المتخضم بمص دماء الكويتيين. وتساءل هل محكمة التمييز التي تعد اعلى سلطة تدفع مشاريع المواطنين؟ فعندما صدر حكم قضائي باسقاط تلك الفوائد التراكمية فهل ذلك يعد دغدغة للمشاعر كما يثير البعض؟

وحول ما صرح به وزير المالية مصطفى الشمالي بان اسقاط الفوائد به خطر على الاقتصاد الكويتي قال العدوة «كان يفترض على وزير المالية مصطفى الشمالي تقديم استقالته بعد فشله في حل قضية صندوق المعسرين، فالحكومة تتلاعب بالارقام لتخفيف الشعب الكويتي».

مضيفا: فعندما تمنح الكويت نصف مليار لبنغلاديش «بجرة قلم» فهل هذا منطقي من العدالة والمساواة، ولذلك طالبنا بان تكون هبات الكويت وفق تصويت تحت قبة البرلمان مثلما يحدث في الكونغرس الاميركي.

وتابع قائلا: لاسيما ان معظم المساعدات الخارجية لا تكون بريئة وانما تنفذها بعض الشركات المحلية دون حسيب او رقيب وقد يكشف هذا السر الشهوة المنفتحة لتنفيذ مشاريع في اجزاء مختلفة من العالم ومنها مالي وبنغلاديش وغيرها من الدول، لافتا الى ان حجم مساعدات الكويت الخارجية يفوق بكثير حجم الكويت الصغير ودفعها غير نضر، ويرى العدوة انه ليس من حق الحكومة ان تعطي بنغلاديش نصف مليار امام مرأى ومسمع من وسائل الاعلام في الوقت الذي تتجاهل فيه الاستحقاقات المحلية، رافضا ذلك الامر جملة وتفصيلا.

ووصف الحكومة الكويتية بانها لا يمتحن ائتمانها على اموال الشعب الكويتي، وتساءل هل الحكومة بشكلها يملكون البترول، وزاد: فعلى الحكومة ان تملك الشجاعة وتسمح لابناء الكويت ان يدرسوا ويتوظفوا لرفع الكاهل المادي عن ابايهم.

وقال: وفيما يخص مسببات مشكلة القروض قال العدوة: ان مدير ادارة التنفيذ على الديبعي ذكر ان هناك 100 ألف كويتي مطلوبون بضبط وإحضار بسبب مستلزمات مالية صدر بها أحكام قضائية وهم عاجزون عن سدادها، ناهيك عن الأسر التي تتنوع هذا العدد، ووصف العدوة الحكومة بأنها من خلال اجهزتها الأمنية أصبحت مجيرة لصالح البنوك، فالعسكري من خلال الحاسوب يقوم بإدخال بيانات للبحث عن اي إنسان عليه مستلزمات مالية ولم يقم بسدادها.

وأرجع العدوة السبب في المشكلة الى اختلال الوضع المالي لدى الأسر الكويتية، قائلا: وان كنا نوصف باننا دولة غنية تمتلك البترول وشعبها قليل ولكن هناك الآلاف من المواطنين متعسرون ماديا، ولفت العدوة الى ان وزير المالية مصطفى الشمالي لم يقد الشعب الكويتي إلا بزيادة التعز وانهيار البورصة، فلماذا نقول انه لم يقصر «بل انه مقصر ونصف».

مستشفى جابر

وذكر العدوة ان مشروع مستشفى جابر لم ينجز به اي شيء سوى وضع حجر الأساس، وهكذا الحال بالنسبة لمشروع المدينة الجامعية بالشادية، واصفا مشاريع الحكومة بانها لا تنفذ في الوقت الذي تدعو فيه الحكومة للتنمية والازدهار الاقتصادي وارتفاع دخل المواطن، وتابع قائلا: فهذه الحكومة عليها ان تتصلح